

السودان

© UNFPA Sudan

يُتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحد الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حد كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.
لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

لم ينضم السودان إلى اتفاقية "سيداو". في عام 2018، أعلن السودان عن نيته التصديق على اتفاقية "سيداو" مع إبداء تحفظات على بعض المواد.

الدستور

تم تحديث المادة 31 من الدستور الانتقالي السوداني في عام 2017 والتي تنص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق دون تمييز بسبب الجنس (وفئات أخرى مدرجة).

قانون الجنسية

الجنسية

ينص الدستور الانتقالي على أن لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. تمت الموافقة على تمرير تعديلات قانون الجنسية إلى البرلمان ليفصل في أمرها.

السودان

القوانين الجنائية

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

لا يوجد قانون بزواج الضحية من المغتصب في السودان.

الإغتصاب (غير الزوج)

الإغتصاب مجرم بموجب المادة 149 من القانون الجنائي لعام 1991. تنطبق عقوبة الإعدام في بعض الأحوال.

الإغتصاب الزوجي

لا يتم تجريم الإغتصاب الزوجي على وجه التحديد. يقع على عاتق الزوجة واجب طاعة زوجها ويطلب منها الوفاء بالواجبات الزوجية.

العنف الأسري

ليس لدى السودان قانون للعنف الأسري.

الزنا

يعد الزنا جريمة بموجب المواد 145 و146 من قانون العقوبات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)

لا يوجد نص محدد في القانون الجنائي يسمح بتخفيف العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف.

التحرش الجنسي

عدلت المادة 151 من القانون الجنائي في عام 2015 لتجرم التحرش الجنسي.

الإجهاض للنجايات من الاغتصاب

بموجب المادة 135 من القانون الجنائي لعام 1991، يكون الإجهاض قانونياً إذا رغبت المرأة الحامل في إجرائه قبل مرور 90 يوماً على الاغتصاب.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء

تحظر المواد 154-156 من القانون الجنائي البغاء.

الابتجار بالأشخاص

ينص قانون مكافحة الابتجار بالبشر لعام 2014 على تدابير شاملة لمكافحة الابتجار.

ختان الإناث

تم اعتماد تعديل مقترح على القانون الجنائي لتجريم ختان الإناث من قبل مجلس الوزراء في عام 2016.

قوانين الأحوال الشخصية

تعدد الزوجات

مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الزواج والطلاق

يطلب قانون الأحوال الشخصية الزوج بالإنفاق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها التقدم بطلب للحصول على الخلع دون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

ولاية الرجال على النساء

تطلب المرأة إذن الزوج من ولي أمرها. يُطلب موافقة الزوجة أيضاً، ولكن الولي يمكن أن يبرم عقد الزواج أولاً وبعد ذلك يسعى لتحصيل موافقة المرأة.

الحد الأدنى لسن الزواج

المادة 15 من الدستور الانتقالي تحمي الأطفال من الزواج المبكر. قانون الأحوال الشخصية غير واضح فيما يتعلق بسن الزواج القانوني. تنص المادة 215 من قانون الأحوال الشخصية على أن سن الرشد هو 18 سنة. ومع ذلك، تسمح مواد أخرى بزواج القاصر في بعض الحالات.

الميراث

يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث للمسلمين، والتي تتبع مبادئ الشريعة. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

حضانة الأطفال

بعد الطلاق، تستمر حضانة الأم لأبنائها حتى يبلغ ابنها 7 سنوات وابتنتها 9 سنوات. تفقد الأم الحضانة إذا تزوجت ثانية إلا إذا سمحت لها المحكمة بالاحتفاظ بالحضانة مراعاة لصالح الطفل.

الوصاية على الأطفال

الأب هو الوصي الطبيعي وهو مسؤول عن الإنفاق.

قوانين العمل

القيود القانونية على عمل النساء

تحظر المادة 19 من قانون العمل على النساء العمل في مهن خطيرة أو شاقة أو ضارة بصحتهن.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

تنص المادة 46 من قانون العمل على أنه يحق للعاملات الحصول على إجازة أمومة مدتها 8 أسابيع براتب كامل. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعاً.

الفصل من العمل بسبب الحمل

لا يوجد حظر محدد على فصل النساء بسبب الحمل في قانون العمل. ومع ذلك، ينص الدستور الانتقالي على أن الدولة تحمي الأمومة والنساء من الظلم وتعزز المساواة بين الجنسين. للموظفات الحكوميات حقوق بموجب قانون الخدمة المدنية.

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

يقر قانون العمل لعام 1997 بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

عاملات المنازل

تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل. يتم توفير بعض الحماية بموجب قانون خدم المنازل لعام 1955 على شروط الخدمة فيما يتعلق بعقد الخدمة والأجر والإجازة والمكافأة عند انتهاء الخدمة.